

## أثر التكتلات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان دراسة تطبيقية لتكتل الكوميسا للفترة ( 2017- 1996 )

د. نادية بشرى محمد علي

استاذ مساعد بقسم الاعمال المصرفية- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية – الرياض-  
المملكة العربية السعودية.

د. هبه عوض الله علي حسين

استاذ مساعد بقسم الاعمال المصرفية- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية – الرياض-  
المملكة العربية السعودية.

د. هويدا محمد فضل

استاذ مساعد بقسم نظم المعلومات - كلية إدارة الاعمال- جامعة حفر الباطن - المملكة العربية السعودية.

## المخلص

يهدف البحث إلى معرفة أثر التكتلات الاقتصادية بالتركيز على التجارة الخارجية مع دول الكوميسا على النمو الاقتصادي في السودان (2017 - 1996). اتبع البحث المنهج القياسي التطبيقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL). تم جمع البيانات من مصادر رسمية متمثلة في وزارة التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للإحصاء، وبنك السودان المركزي. توصل البحث إلى أهم النتائج التالية: أن هنالك علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل للمتغيرات المستقلة ( صادرات السودان لدول الكوميسا، واردات السودان من دول الكوميسا، الاستثمار الأجنبي ) مع المتغير التابع النمو الاقتصادي، إلا أن التجارة الخارجية مع دول الكوميسا لا تميل لصالح السودان في الفترة من (2017-1996)، نتيجة لضعف الصادرات السودانية لدول الكوميسا مقابل وارداتها. من أهم التوصيات، تقوية القدرة التنافسية للصادرات بالتركيز على الإنتاج والتركيز على البحوث الزراعية، وحل مشاكل ومعوقات الإنتاج عموماً وتقوية القدرات في مجال النقل، كما ينبغي دعم مبادرات القطاع الخاص وتركه لقيادة عملية التنمية. تركيز الاستيراد من الدول الأعضاء بالكوميسا حتى يستفيد السودان من التسهيلات التي تقدمها الاتفاقية لأن ذلك يسهم بشكل كبير في توازن الميزان التجاري. بالإضافة إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة منها في توفير النقد الأجنبي لنقل التكنولوجيا واستيراد السلع الضرورية، الاستمرار في عضوية الكوميسا والبقاء في مرحلة التجارة الحرة، ومعالجة خلل الميزان التجاري، وذلك بتحقيق ميزة تنافسية وقيمة إضافية للصادرات السودانية. أيضاً الإسراع في إجازة التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الإغراق والدعومات غير القانونية.

**الكلمات المفتاحية:** التكتلات الاقتصادية؛ الميزة التنافسية؛ القدرة التنافسية للصادرات؛ دول الكوميسا.

## Abstract

In 1978 the preferential trade agreement for East and South Africa was established which then became the Common Market For East and South Africa (COMESA). Sudan is one of the founders of COMESA and joined in 1990. The objective of the research is aimed to measure the impact of economic blocs focusing on COMESA'S foreign trade on economic growth in Sudan (1996-2017). The research followed the Econometrics applied methodology using the Auto Regressive Distributed Lag Model (ARDL).

The data were collected from official sources represented by the Ministry of Foreign Traded, the Central Bureau of Statistics and the Central Bank of Sudan. The research reached the following main results: There is equilibrium relationship in the short and long run with explanatory variables represented on ( export and import with COMESA, and foreign investment) and economic growth as depended vairiable, Sudan's foreign trade with the COMESA countries did not favor Sudan in the period (1996-2017) due to the weakness of the Sudanese exports to the COMESA countries against their imports While foreign investment has a direct correlation with economic growth in Sudan.

One of the most important recommendations of the research is to strengthen the competitiveness of exports by focusing on production, focusing on agricultural research, solving problems and obstacles to production in general, strengthening transport capacities, supporting private sector initiatives and leaving it to lead the development process. The import focus of the COMESA member states so that Sudan benefits from the facilities provided by the convention because it contributes significantly to the balance of trade balance.

Encourage and attract foreign investments and make use of them in providing foreign exchange for the transfer of technology and import of necessary commodities. To continue the membership of the COMESA and to remain in the free trade and address the imbalance of trade by achieving a competitive advantage and additional value for Sudanese exports. Also expedite the passage of national anti-dumping legislation and illegal subsidies.

**Keywords:** Economic Clusters, Competitive Advantage, Export Competitive Advantage, COMESA Countries.

#### المقدمة :

يتحدث العالم في عصر العولمة لغة الاقتصاد، ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح التطور الدولي يتشكل بتفاعل عاملين أساسيين هما: الاتجاه نحو العولمة، والاندماج في النظام الاقتصادي الدولي من ناحية، وحرص الدول على تقليص آثار العولمة الاقتصادية بقيام كتلتا اقتصادية إقليمية من ناحية أخرى (عبد العزيز، 2001). لذلك شهد الاقتصاد العالمي موجة تحرير التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية والخدمية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة، وغيرها والتي تعنى في النهاية إزالة كل القيود التي تقف عائقاً أمام تحركات السلع والخدمات ورأس المال والعمالة، أمام الشركات متعددة الجنسيات والكتلتا الاقتصادية (عبد الحميد، 2003).

التكتل الاقتصادي الدولي يعنى مجموعة من الأقطار سواء كانت متجاورة أو يضمها إقليم واحد تدخل في اتفاق فيما بينها يقضى بتقليل أو تخفيض أو إلغاء القيود الاقتصادية فيما بينها وليس مع غيرها، بشأن حركة السلع والموارد والعوامل عبر حدودها الدولية، وتعمل باتجاه توحيد جزئي أو كامل أو تنسيق بين سياساتها الاقتصادية في جوانبها المختلفة، ويشمل ذلك تكوين مناطق تجارة حرة أو إقامة إتحاد جمركي أو منح تفضيلات جمركية أو إنشاء سوق مشتركة أو الانخراط في إتحاد اقتصادي كامل.

أصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية، فبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، تهدف بعض الترتيبات الإقليمية إلى تحقيق المزيد من التحرير للسلع الحساسة الهامة (كالسلع الزراعية والمنسوجات والملابس) والخدمات الحيوية كالاتصالات والنقل الجوي والمشتريات الحكومية (علي،1996).

النمو الاقتصادي عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعكس حجم السلع والخدمات التي يوجد لها اقتصاد معين، ورغم الانتقادات الموجهة لمعيار النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس التنمية باعتباره مقياساً كميّاً بحتاً يهمل الجوانب النوعية للتنمية وخاصة الجوانب ذات الصلة بالنواحي الاجتماعية والسياسية، إلا إنه مازال المقياس الأكثر استخداماً وانتشاراً في مجال قياس الأداء التنموي، (يوسف، 2008).

أحتل النمو الاقتصادي حيزاً مهماً في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءاً من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولاً إلي النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلاً للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية الاقتصادية لوقت قريب مرادفان لمعني واحد وهو التقدم الاقتصادي. إلا أن موجات التحرر السياسي التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، و ما نتج عنها من انقسام العالم إلي دول صناعية متقدمة، و أخرى زراعية بدائية متخلفة، بينهما فروقات شاسعة في شتى المجالات كالدخل الوطني و نصيب الفرد منه، ومعدلات البطالة و التضخم... الخ، مما أدى إلى إعادة النظر في ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ودراسته منفرداً عن دراسات النمو الاقتصادي، حيث استطاعت بعض الدول تحقيقه ولم ينعكس ذلك على معيشة الأفراد التي بقيت ثابتة أو متهورة، مما أدى إلى ظهور نظريات مستقلة للنمو و أخرى للتنمية. ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات حدثت تطورات في النظرية الاقتصادية بسبب النظرة التشاركية لدور الحكومة، و بدأ بعض الاقتصاديين النيوكلاسيك تطوير النظرية الجديدة في النمو، والتي حاولت تعديل النظرية التقليدية كطريق يساعد على شرح الأسباب التي أدت إلى نهوض بعض الدول بسرعة، بينما تباطأت دول أخرى، و كيف كان لتدخل الحكومة في بعض منها دور هام في عملية التنمية (بنك السودان،2009).

عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه: ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس

هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما علي مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ،

وتتطوي هذه المصلحة علي وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة ، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ، أما كل من هاس وروز 1997, Ross & Hess)

فهما يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة غالب 10% أو أكثر من أصول الشركة)، ويتسم هذا المفهوم بالشمولية. ( أما تكون كما تعرف الأونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي، وفي ظلّه يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم، أو القوة التصويتية 10% أو أكثر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسييره للمؤسسة.

تعرض الاقتصاد السوداني إلى العديد من التقلبات وخضع لتطبيق العديد من السياسات المالية والنقدية الصعبة خلال الحقبة الماضية بغية مواجهة التحديات التي واجهت الدولة منذ العام 1990. ولعل من أهم السياسات التحول من مركزية الحكم إلى اللامركزية والتوسع في إنشاء الولايات والمحليات وقد شهد الاقتصاد سياسات التحكم في الأسعار ثم تحريرها، وحدثت ندرة في السلع الضرورية ثم وفرة ولكن بأسعار مرتفعة، وتعرض النقد الأجنبي إلى إجراءات و سياسات في سعر الصرف المدار و سعر الصرف المحدد ( تعويم الجنيه السوداني )، ترك سعر الصرف لآلية السوق وقد أخذ هذا الإجراء تداعيات بالغة التعقيد تمثلت في الارتفاع الجنوني في أسعار السلع المستوردة والمصنعة بالداخل التي تعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج، ( علي، 2013).

### مشكلة البحث:

تعتبر التكتلات الاقتصادية أن التجارة الدولية قناة من قنوات الانفتاح على العالم الخارجي وخاصة الاقليمي، وقد تؤدي مساهمة دولة ما في التجارة الدولية إلى الارتفاع لمعدل نمو ناتجها الإجمالي عن طريق ما تسمح به التجارة من توسيع نطاق السوق وارتفاع درجة تقسيم العمل. تأتي مشكلة البحث من أن السودان يعتمد في صادراته إلى دول الكوميسا على السلع الأولية بينما يستورد بعض السلع المصنعة مما يجعل أن هنالك عجز في الميزان التجاري للسودان قد يؤثر على اتجاهات النمو الاقتصادي. لذلك تأتي مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- ماهو أثر تكتل الكوميسا على النمو الاقتصادي في السودان ؟
- ماهو أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي السوداني (2017 - 1996).

### أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الآتي:

**أهمية علمية:** اتباع نماذج قياسية لتوضيح موقف الميزان التجاري للسودان مع دول الكوميسا والتنبؤ باتجاهاته.

**أهمية عملية:** تنبع من أهمية الإلمام الكامل بمنظمة الكوميسا والمكاسب والمزايا التي سوف يجنيها السودان نتيجة لانضمامه لهذه المنظمة بصورة عامة، وفي مجال دعم جهود السودان في المنظمات الدولية الإقليمية بصورة خاصة.

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- فحص أثر صادرات السودان لدول الكوميسا على النمو الاقتصادي.
- تقدير أثر واردات السودان لدول الكوميسا على النمو الاقتصادي.
- اختبار أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.

### فرضيات البحث:

يفترض البحث الآتي:

- تعتمد معظم صادرات السودان لدول الكوميسا على مواد أولية غير مصنعة مما يقلل من تنافسية الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة عكسية بين واردات الكوميسا والنمو الاقتصادي في السودان.
- وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في السودان.

### منهج البحث:

يستخدم المنهج القياسي التطبيقي باستخدام نموذج (ARDL) لتحليل بيانات كل من النمو الاقتصادي كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة التي تشمل (صادرات السودان مع دول الكوميسا، و واردات السودان مع دول الكوميسا، والاستثمار الأجنبي المباشر) على بيانات سلاسل زمنية. تم جمع البيانات من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ووزارة التجارة الخارجية و الجهاز المركزي للإحصاء للفترة من (2017 - 1996).

### تنظيم البحث:

تم تقسيم الورقة إلى خمسة أجزاء، الجزء الأول تضمن المقدمة والدراسات السابقة، بينما تضمن الجزء الثاني العولمة الاقتصادية والتكتلات الإقليمية، أما الجزء الثالث يشتمل على تكتل الكوميسا والاقتصاد السوداني (2017 - 1996)، بينما تضمن الجزء الرابع على المنهجية والشواهد التطبيقية، أما الجزء الخامس والأخير يحتوي على الخاتمة والتوصيات.

### الدراسات السابقة:

دراسة (البيلي، 2007)، والتي هدفت الي بيان الاثار الاقتصادية المترتبة علي انضمام السودان الي مجموعة الكوميسا و دراسة وتحليل المتغيرات المؤثرة علي التجارة الخارجية للسودان ومقارنة للفترة ما قبل الانضمام الي منظمة الكوميسا وما بعد الانضمام بالتركيز علي دراسة وتحليل الصادرات السودانية الي دول الكوميسا والواردات السودان من دول الكوميسا خلال الفترة 1990 وحتى 2005. من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ان انضمام السودان الي منظمة الكوميسا كان له اثر ضعيف علي التبادل التجاري للسودان مع دول الكوميسا ، وبالرغم من الزيادة في حجم الصادرات والواردات من دول الكوميسا الا ان الميزان التجاري لم يحقق اي فائض طوال الفترة منذ بداية الانضمام وحتى عام 2005 بالرغم مما يتمتع به السودان من ميزة نسبية في انتاج بعض السلع ، . وقد أوصت الباحثة بتتوير قاعدة المصدرين والمستوردين بقواعد الكوميسا للاستفادة من ميزاتها بالإضافة الي ضرورة تشجيع الصادر باستخدام اساليب السياسة المالية والنقدية والاهتمام بزيادة القدرة التنافسية للسلع السودانية .



**دراسة ( محمد، 2008)،** والتي تناولت موضوع انضمام السودان للكوميسا ، وقد طرح الباحث عدة أسئلة تبين مشكلة البحث . و هي : هل يتأثر تسويق السلع السودانية داخليا و خارجيا بانضمام السودان للكوميسا ؟ وما هو نوع الأثر ، هل هو ايجابي أم سلبي ؟ و ما هو حجمه ؟ هل يتأثر سلوك المستهلك السوداني بهذا الانضمام للكوميسا؟.

توصل الباحث الي ان الصادرات السودانية غير البترولية أظهرت عدم قدرتها على المنافسة في أسواق الكوميسا ، تذبذب الصادرات غير البترولية بين الزيادة و النقصان مؤشر على ضعف قدرتها التنافسية. نافست سلعة البترول في اسواق الكوميسا وحصلت على اسواق في دول الجوار، تعرض السلع الوطنية لمنافسة حادة من دول الكوميسا و بصفة خاصة من مصر وبعض السلع السودانية لها صورة سالبة في ذهن المستهلك السوداني . أوصى الباحث بالاهتمام بالصادرات السودانية غير البترولية و حل مشاكلها و تعزيز قدرتها التنافسية للاستفادة من اسواق دول الكوميسا وحل مشاكل القطاع الصناعي السوداني و إلزامه بالجودة حتى يستطيع المنافسة داخليا و عالميا .

**دراسة (بدوي ، 2015)،** والتي هدفت إلي التعرف علي أثر إتفاقية الكوميسا علي الميزان التجاري باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الظاهرة وجمع المعلومات عنها . توصلت الباحثة الي أن هناك ضعف في التبادل التجاري بين السودان ودول الكوميسا كذلك عدم إستفادة السودان من التعريفات الصفرية في الكوميسا لأن معظم صادرات السودان من المنتجات الأولية إلى الدول الصناعية والدول العربية وشرق آسيا . اوصت الباحثة بضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في جدول الصادرات السودانية لدول الكوميسا وكذلك ضرورة الإهتمام بجودة السلع السودانية حتي يمكنها المنافسة عالمياً.

**دراسة (وداعة ، 2017)،** والتي هدفت الى الغاء الضوء على أثر اتفاقية الكوميسا على الامن الغذائي في السودان منذ تكوينها في 2015 – 1994 مع التركيز على الفترة (2001-2015) ومعرفة الطرق العلمية والتقانات الحديثة التي تستخدم في الزراعة . اتبعت الباحثة المنهج التاريخي والوصفي وتحصلت على المعلومات من بنك السودان المركزي و وزارة التجارة الخارجية و وزارة الزراعة ومحكمة الكوميسا في الخرطوم . توصلت الدراسة الى ان صادرات السودان ودول الكوميسا تعتمد على المواد الخام الذي يعد سبب رئيسي في عدم تحقيق اهداف التكتل وانخفاض التبادل التجاري بين الدول ،

وتعمل الاتفاقية على تخفيض أعباء المعيشة وزيادة الرفاهية الاجتماعية للدول الأعضاء باستيراد سلع بتفضيلات جمركية او بدون رسوم جمركية . من أهم توصيات الباحثة تشجيع الكوميسا على إقامة المشروعات التنموية والاستثمار الزراعي وزيادة حجم التجارة البينية لدول الكوميسا.

## الاطار النظري للبحث

### العولمة الاقتصادية والتكتلات الإقليمية

عرف صندوق النقد الدولي العولمة في تقرير ( آفاق الاقتصاد العالمي ) بأنها تزايد الاعتماد الإقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود ، والتدفقات الرأسمالية الدولية ، وكذلك من خلال سرعة ومدى إنتشار التكنولوجيا ( المهدي،2004).

تشير الإنكتاد (UNCTAD, 1996) إلى أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات فقد تمثلت في الإندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات، بدأت المرحلة الثالثة، وهي العولمة، والتي أصبحت السائدة في العصر الحالي، حيث زاد تفاعل الدول في التجارة الدولية والإستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، كما زاد التقدم في النقل والإتصالات ، وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال على المستويين المحلي والعالمي. أما أطروحة ( نهاية التاريخ وخاتم البشر ) لفرانسيس فوكاياما: فقد أكد فوكاياما أنه على أثر تفكيك الإتحاد السوفيتي تكون نهاية صراع عصر الأيديولوجيات وتوجه العالم نحو نهاية التاريخ بانتصار النموذج الليبرالي الأمريكي. لقد أعترف فوكاياما بأنه تأثر بالفيلسوف الجرمانى هيجل ( كان فى إعتقاد كل من هيجل وماركس أن تطور التاريخ ليس إلى ما لا نهاية، هي عند هيجل الدولة، وعند ماركس هي الدولة الشيوعية ..)، لذلك إستعار فوكاياما مقولة ماركس عن إكتمال التاريخ معكوسة لمصلحة الليبرالية، وقوانين السوق المنسجمة مع السعي الإنساني لتحقيق الذات والمساواة، مع تركه هامشاً في التاريخ لصراع وتوترات في أطراف العالم الليبرالي، إذ يرى أن الحركة العامة للتاريخ تتجه نحو تعميم هذا النموذج الليبرالي في العالم.

ويضيف فوكاياما " أن العالم كله يتجه إلى فلسفة العولمة حيث يسير إلى محاكاة النموذج الغربي في التفكير والسلوك من ناحية عامة والنموذج الأمريكي بصورة خاصة، ومظاهر هذا الإتجاه العالمي فى شتى بقاع العالم نحو التعرب و الأمركة كثيرة ومتعددة حيث الإيمان بفلسفة النمو الرأسمالي فى الإقتصاد،

والإتجاه إلى فلسفة إقتصاديات السوق الحر وإلى فلسفة الإستهلاك، وإلى الأخذ بمبدأ خصخصة المؤسسات والشركات والإعراض من تدخل الدولة فى الإقتصاد وامتناعها عن التخطيط الشامل للإقتصاد بل يترك الأمر لقوانين العرض والطلب " ( فوكاياما،1993).

تعتبر العولمة الإقتصادية أبرز ملامح الفكر الإقتصادي الرأسمالي. فقد بدأت تأخذ دورها المتكامل عبر آلياتها المختلفة فى نهاية القرن التاسع عشر، حيث تعمل على توجيه دفة السياسات والبرامج الإقتصادية عبر العالم. لذلك تخشى الحكومات مع تكامل العالم من فقدان سلطتها فى صنع السياسة الإقتصادية الكلية ومن الإفتتاح الإقتصادي والمنافسة العالمية، وسلطة الرأي العالمي، والمؤسسات الدولية القائدة للعولمة الإقتصادية مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، الشركات متعددة الجنسيات .

لذلك تزايد القبول فى العالم للأفكار التي تدعو إلى آلية السوق، وإلى تحول الدولة عن دور المالك لأنشطة الإقتصادية إلى دور صانع السياسات، والإدراك بأن القطاع الخاص هو الأجدر فى قيادة العملية الإنتاجية وتوسيع فرص العمل عبر الإستثمارات. بالإضافة إلى الإفتتاح على الأسواق العالمية، وتزايد الإهتمام بتدفق الإستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى ربط الدول بالإقتصاد العالمي ( يوسف،2008).

إن إنتشار التكتلات الإقتصادية الدولية والاقليمية، والمحاولات المستمرة باتجاه تقويتها وتوسيعها، وإزدياد الإستعداد لدى الدول التجارية الرئيسية نحو التجارة المدارة كل ذلك يعكس تضاول الثقة بفعالية نظم التجارة المتعددة الأطراف وتنأى الإذعان للضغوط الحمائية وتزايد الإحتكاك بين الشركاء التجاريين الأكبر (علي،1996).

يعتقد صاموئيل هنتجتون تزايد ما يسميه بـ (الإقليمية الإقتصادية) وقيام التكتلات الإقتصادية ونجاحها إلى وعي حضارى متجذر فى حضارة مشتركة هى عبارة عن كيان ثقافى تحدده عناصر مشتركة مثل اللغة والتاريخ والدين والتقاليد والمؤسسات، فالمجموعة الأوروبية تستند إلى أسس مشتركة من الثقافة الأوروبية والمسيحية والغربية كما يعتمد نجاح النافتا (NAFTA) على إلتقاء الثقافات الأوروبية والكندية والمكسيكية. بينما تواجه اليابان صعوبات فى خلق كيان إقتصادى فى شرق آسيا بسبب مجتمعا وحضارتها المنفردتين حسب رأيه، (هنتجتون،1996).

أما التكتل الإقتصادى الدولى يعنى مجموعة من الأقطار سواءً كانت متجاوره أو يضمها إقليم واحد تدخل فى إتفاق فيما بينها يقضى بتقليل أو تخفيض أو إلغاء القيود الإقتصادية فيما بينها وليس مع غيرها، بشأن حركة السلع والموارد والعوامل عبر حدودها الدولية،

وتعمل باتجاه توحيد جزئي أو كامل أو تنسيق بين سياساتها الإقتصادية فى جوانبها المختلفة، ويشمل ذلك تكوين مناطق تجارة حرة أو إقامة إتحاد جمركى أو منح تفضيلات جمركية أو إنشاء سوق مشتركة أو الإنخراط فى إتحاد إقتصادى كامل (علي،1996) .

يعتبر عام 1995 علامة بارزة فى طريق تغيير هيكل النظام الإقتصادي وذلك لاتجاه العالم نحو مزيد من تحرير التجارة الدولية والسلع والخدمات. حيث انطلقت أول منظمة للتجارة وهي منظمة التجارة العالمية، وهي عبارة عن إطار مؤسسي واحد يجمع كل الإتفاقيات والوثائق القانونية التي تم التفاوض بشأنها في جولة أرجواي، وتغطي كل التجارة، السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية، وهي تشارك بنحو 95 % من التجارة الدولية.

تقف منظمة التجارة العالمية علي قدم المساواة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في رسم وتوجيه السياسات الإقتصادية، وهي عبارة عن محصلة تاريخية للمفاوضات في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ( الجات ) (يوسف ،2008).

### تكتل الكوميسا والاقتصاد السوداني:

أنشئت السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا والتي تعرف اختصاراً بالكوميسا (COMON MARKET FOR EASTREN & SOUTHREN AFRICA) في خطة عمل لاغواس ووثيقتها الختامية التي وقعها رؤساء الدول الأفارقة في أبريل 1980، وأكدوا عزمهم لإنشاء جماعة اقتصادية لتعزيز التكامل الإقتصادي والإجتماعي للقارة. انشئت الكوميسا في العام 1993 ودخلت حيز التنفيذ عام 1994. إن الهدف من منظمة التجارة التفضيلية تنمية الدول الأعضاء في كافة مجالات الاقتصاد، رفع مستوى المعيشة، تشجيع الإستثمارات الأجنبيه والمحليه، وتحقيق الأمن والسلام ( أحمد،2002 ). ثم تاتي منطقة التجارة الحرة وتعمل على إلغاء الرسوم الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء وفق بروتوكول وقواعد الكوميسا والإتحاد الجمركي لتطبيق تعريفه جمركية مع دول العالم الخارجي. ثم تاتي السوق المشتركة وهي تهدف إلي حرية إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء. وأخيراً الوحدة الاقتصادية لتحقيق الإندماج الكامل والسياسات ( وزارة التجارة الخارجية،2006).

تعتبر تنمية وتشجيع القطاع الخاص، وحماية الإستثمار من المجالات المهمة لتعميق التعاون الإقتصادي بين دول الكوميسا.

بلغ عدد دول الأعضاء بمنظمة الكوميسا عشرون دولة، وهي: ( بورندي، رواندا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، أريتريا، أثيوبيا، يوغندا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، زامبيا، نامبيا، سيشل، السودان، سوازيلاند، زيمبابوي، وأنسحبت جمهورية تنزانيا المتحدة في عام 2000 بعد إبداء رغبتها في الالتحاق بمجموعة التنمية ( وزارة التجارة الخارجية، 2003 ). إلا أن انسحاب أنجولا من عضوية منظمة الكوميسا جعل العدد تسعة عشر دولة ( حسن، 2012 ).

### الأهداف الرئيسية لتجمع الكوميسا:

١. التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.
  ٢. العمل على تعزيز العلاقات بين دول العالم والسوق المشتركة.
  ٣. دفع عجلة التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والتبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه لرفع مستويات المعيشة وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
  ٤. التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية التنمية الاقتصادية في المنطقة.
  ٥. التعاون في إنشاء مناخ للاستثمار المحلي والأجنبي في الدول الأعضاء.
- وفي ذلك الوقت نصت الاتفاقية على عدة بنود يلتزم بها الأعضاء وهي:
- أ. استمرار تطبيق جداول التخفيضات الجمركية السابق إقرارها في نطاق منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا PTA وذلك على جميع أنواع السلع التي يتم تبادلها بين % 60 أكتوبر 1993، % 70 أكتوبر 1994، % 80 أكتوبر 1996، % 100 أكتوبر 2000.
  - ب. إزالة جميع الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام.
  - ج. التوصل إلى تعريف جمركية مشتركة (إتحاد جمركي) عام 2004
  - د. إقامة إتحاد نقدي خلال مراحل تنتهي في عام 2025
  - هـ. الهدف النهائي هو الوصول إلى سوق أفريقية مشتركة.

## المجالات التي تتطرق إليها الاتفاقية:

**تحرير التجارة والتعاون الجمركي:** لإنشاء إتحاد جمركي وإلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء.

**النقل والمواصلات:** تشجيع التعاون من أجل تسهيل عملية نقل السلع وتسيير انتقال عوامل الإنتاج والأشخاص.

**الصناعة والطاقة:** تبني معايير ونظم قياسية ومعايير جودة موحدة، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار **التمويل:** توحيد السياسات الاقتصادية الكلية وتسهيل قابلية تحويل العملات تدريجياً.

**الزراعة:** المساهمة في مجال التنمية الزراعية وإتباع سياسة موحدة

**التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** تنسيق الجهود لتحقيق تنمية مستدامة من خلال جمع وتحليل البيانات وإزالة العقبات.

وقد سعي السودان سعياً حثيثاً ليكون مؤثراً في هذه التكتلات خاصة الإقليمية منها ، وقد كانت التغيرات الاقتصادية السريعة وغير المحسوبة دافعا اساسيا لسعي السودان لنيل عضوية كثير من هذه التكتلات وأن يكون عنصراً مشاركاً في بعض الاتفاقيات، يصعب تجاوزه بأي حال من الأحوال يواجه السودان العديد من التحديات علي الصعيدين المحلي والعالمي، فعلي الصعيد المحلي انفصال جنوب السودان وقيام دولة جديدة وما يترتب علي ذلك ، خاصة وان البترول قد كان يمثل العنصر الأساسي في اقتصاد السودان، وكذلك تثبيت دعائم سياسة تحرير الاقتصاد المعلنة والتي أحدثت تحولاً كبيراً في خارطة الاقتصاد الوطني فهي الأخرى كانت تمثل تحدياً آخر، ترجم ذلك في البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي (2013- 2011) أما علي الصعيد الخارجي فان الأزمة المالية العالمية وما نتج منها كظاهرة ارتفاع أسعار السلع وخاصة الغذائية منها أصبحت محور اهتمام كل الدول.

إن السودان بموقعه المميز بين دول الأعضاء الأفريقية جعله معبراً للعديد لهذه الدول، خاصة الدول عديمة الموانئ، مما يتيح له الإستفادة من رسوم العبور التي تدخل خزينة الدولة، وأيضاً الإستفادة من المبادرات التي تقوم بها سكرتارية الكوميسا لصالح الدول الأعضاء، كالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقانون التنمية والقرض الأمريكي.

لم يكن السودان من الدول المؤسسة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا ولكنه انضم إليها بموجب المادة رقم (46) من تلك الاتفاقية والتي تمنح حق العضوية لتلك الدول التي تجاور مباشرة إحدى الدول الأعضاء ولقد انضم السودان في أغسطس عام 1990 أي بعد عشر سنوات من إعلانه وفي ظروف صعبة كان يعاني فيها من الحصار والمقاطعة وبالتالي يعد من مؤسسي السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) التي تم إنشاؤها في عام 1993.

تم تكوين الأمانة العامة للكوميسا التي تقوم بتنسيق أنشطة الكوميسا في السودان بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (179) في فبراير 1992 ومقرها وزارة التجارة الخارجية وتتكون من القطاعين العام والخاص وذلك بغرض تنسيق ومتابعة تنفيذ برامج وخطط ومشاريع المنظمة بالسودان مع العمل علي مواءمتها مع الأهداف والبرامج الوطنية إضافة إلي الإعداد والتحضير لاجتماعات المنظمة ولجانها المختلفة داخل السودان والمشاركة في فعاليتها التي تعقد خارجياً بأي من الدول الأعضاء. (عيسى، 2013).

تتمثل المكاسب السياسية الناتجة من إنضمام السودان للمنظمة في تقوية العلاقات السياسية بين دول الإقليم، والتعاون المتبادل في شتى المجالات. بالإضافة لتحقيق الأمن والسلام، ويظهر ذلك جلياً في الدور الذي لعبته لجنة الأمن والسلام بالكوميسا في حل مشكلة الجنوب وجبال النوبة، وكذلك رعاية دولة كينيا لمفاوضات السلام (حسن، 2012).

الجدول التالي رقم (1) يوضح التبادل التجاري بين السودان ودول الكوميسا (2017 - 1996)

كالآتي:

جدول (1) التبادل التجاري بين السودان ودول الكوميسا (2017 - 1996) (القيمة بملايين الدولارات)

العام	الصادرات السودانية إلى دول الكوميسا	الواردات إلى السودان من دول الكوميسا	حجم التبادل التجاري للسودان والكوميسا
1996	5,800	35,2	(29.7)
1997	17,1	71,26	(54.25)
1998	8,98	32,4	(23.42)
1999	44,85	78,45	(42.65)
2000	65,17	92,23	(27.073)
2001	78,600	137,600	(59.000)

(5.600 <sup>٩</sup> )	159,500	63,900	2002
(138.267)	194,002	55,753	2003
(178.174)	292,508	114,344	2004
(285.266)	369,500	84,234	2005
(325.818)	444,576	118,758	2006
(633.584)	720,380	86,796	2007
(596.925)	662,299	65,374	2008
(497.197)	649,997	152,800	2009
(590.586)	872,816	282,230	2010
(700.254)	515,183	260,483	2011
(401.8)	782.5	380.7	2012
(722.4)	40.2 <sup>٩</sup>	217.7	2013
(331.2)	696.8	365.6	2014
(359.4)	774.7	415.3	2015
(299.2)	806.3	507.1	2016
(168.9)	799.0	630.1	2017

المصدر: بنك السودان المركزي، الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية.

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود عجز مستمر في الميزان التجاري نتيجة لضعف الصادرات السودانية إلى دول الكوميسا خلال الفترة (1996 - 2017) وذلك لاعتمادها على سلع أوليه، حيث يلاحظ أن قيمة صادرات السودان تمثل 1% من إجمالي الصادرات السودانية في عام 1996، ثم ارتفعت إلى 2,9% في عام 1997، ثم عاودت الإنخفاض في عام 1998 حيث بلغت 1,5%.



شهد عام 1999 دخول صادرات جديدة إلى دول الكوميسا مما حقق معدل نمو في الصادرات السودانية لدول الكوميسا بلغ حوالي 5.7% وهو العام الذي بدأ فيه صادر البترول. في عام 1996 بلغت نسبة الواردات السودانية من دول الكوميسا حوالي 2,3% من إجمالي الواردات السودانية، بينما ارتفعت في عام 1997 إلى 1,7%، أما في عام 1998 فقد زادت إلى حوالي 4,5%. بينما قفزت في عام 1999 نسبة الواردات السودانية من دول الكوميسا إلى 6,1% محققة أعلى نسبة خلال هذه الفترة، ما لبثت وانخفضت في عام 2000 إلى 5,8% من إجمالي الواردات السودانية. هذا يعكس التذبذب في واردات السودان من دول الكوميسا، حيث بلغ العجز %29,7 في عام 1996، وارتفع إلى %54,24 في عام 1997، وأنخفض إلى %23,42 في عام 1998 نتيجة لانخفاض حجم الواردات في العامين السابقين، ثم ارتفع العجز إلى %42,56 في عام 1999 نتيجة لانخفاض حجم الصادرات بصورة ملحوظة. يلاحظ أيضاً منذ العام 2001 وحتى العام 2003 ظلت الصادرات السودانية لدول الكوميسا في تناقص مستمر، وفي المقابل الواردات في ارتفاع وتزايد، ويرجع ذلك لإهتمام الدولة بقطاع البترول، وإهمال القطاع الزراعي والذي يمثل العمود الفقري للصادرات السودانية لدول الكوميسا. شهد عام 2004 معدل نمو بلغ نسبة 3% ويعزى ذلك لارتفاع قيمة صادرات السودان للكوميسا، ما لبثت أن انخفضت الصادرات مرة أخرى في عام 2005 بنسبة 26%، ثم عادت وارتفعت في العام 2006 بنسبة 29%، ما لبثت أن انخفضت حتى العام 2009 والذي زادت فيه بنسبة 134% عما كانت عليه في العام 2008، ثم ارتفعت مرة أخرى في العام 2010 بنسبة 85% ثم انخفضت في العام 2011 متأثرة بانفصال الجنوب. أما بالنسبة للواردات فهي في تزايد مستمر منذ العام 2001 حتى العام 2017. عموماً أن حجم التبادل التجاري بين السودان ومجموعة دول الكوميسا جاء لصالح مجموعة الكوميسا، وقد استمرت الزيادة في حجم الواردات مقارنة بالصادرات خلال الفترة من (2017 - 1996). كما أن متوسط نمو حجم الواردات إلى دول الكوميسا (5.62%) يساوي ضعف متوسط نمو حجم الصادرات الذي يساوي (2.81%)، ونلاحظ انخفاض العجز من 299.2 مليون دولار في عام 2016 إلى 168.9 مليون دولار في 2017 بعد ارتفاع قيمة الصادرات من 507.1 مليون دولار إلى 630.1 مليون دولار في 2017 بمعدل %24.3 وتمثل الصادرات إلى دول الكوميسا %15.5 من إجمالي الصادرات السودانية وذلك للعام 2017. انخفضت واردات السودان من 806.3 مليون دولار عام 2016 إلى 799.0 مليون دولار عام 2017 بمعدل %5.9 وتمثل 8.7% من إجمالي الواردات إلى السودان.

وهذا يوضح ضعف تجارة السودان البيئية مع دول الكوميسا وعدم الإستفادة الكافية من فضاء الكوميسا في الإنفتاح على أفريقيا لتسويق منتجاتها وسلعها، حيث يوجد عجزاً مستمراً في الميزان التجاري للسودان مع دول الكوميسا نتيجة لضعف الصادرات السودانية لدول الكوميسا واعتمادها على السلع الأولية. تتكون صادرات السودان لدول الكوميسا من القطن، الصمغ العربي، السمسم، الفول السوداني، الامباز وأشياء أخرى، حيث يلاحظ على هذه الصادرات أنها مواد أولية سواءً كانت زراعية أو معدنية. أما أهم دول الكوميسا المصدرة للسودان هي : مصر، كينيا، سوازيلاند، يوغندا، أثيوبيا و زيمبابوي واحتلت مصر القائمة تلتها كينيا. ومن أهم سلع الواردات للسودان من دول الكوميسا: المصنوعات، الآلات والمعدات، الشاي، الكيماويات، البن، المواد الغذائية، وسائل نقل، منتجات بترولية، مشروبات و تبغ .

### المنهجية والشواهد التطبيقية

تعتمد منهجية البحث على المنهج القياسي التطبيقي باستخدام نموذج ARDL ، وسوف يتم اختبار خصائص السلاسل الزمنية للبيانات لتوخي الحذر من الوقوع في انحدار زائف ، قد تم الاعتماد على بيانات النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومتغيرات مستقلة متمثلة في (صادرات السودان للكوميسا، واردات السودان من الكوميسا، والاستثمار الأجنبي المباشر )، تم الحصول على البيانات من وزارة التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للإحصاء و غطت البيانات الفترة من (2017 - 1996).

### نموذج الدراسة :

مع بداية منتصف سنوات الستينات ظهرت مجموعة من الدراسات ، معظمها قامت بصياغة نماذج مختلفة تظهر أهم محددات القطاع الخاص . في هذا القسم وبعد الحصول على نتائج الدراسة القياسية سوف نناقش الإطار التحليلي للنمو الاقتصادي و بقية المتغيرات ، سوف يأخذ نموذج الدراسة النحو التالي:

$$\text{Log ( GDPD) = log(xs)+log(ms) + log(FDIR)}$$

GDPD: النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

XS : صادرات السودان لدول الكوميسا.

MS: واردات السودان من دول الكوميسا.

FDIR: الاستثمار الأجنبي المباشر.

## التكامل المشترك باستخدام ARDL:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي ARDL الذي طورها كل من Pesaran (1997)، Shinand and Sun (1998)، وكل من Pesaran et Al (2001). ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها .

نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة ، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، و أيضاً نستطيع تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير و تعد أكثر اتساقا .

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات لابد من إتباع منهج لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ، و تعرف هذه الطريقة بـ (Bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود . و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta \text{GDPD}_t = \beta_1 \text{GDPD}_{t-1} + \beta_2 \text{XS}_{t-2} + \beta_3 \text{MS}_{t-3} + \beta_4 \text{FDIR}_{t-4} + Y_1 \Delta \text{GDPD}_{t-1} + Y_2 \Delta \text{XS}_{t-1} + Y_3 \Delta \text{MS}_{t-1} + Y_4 \Delta \text{FDIR}_{t-1} + U_t$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطل لفترة واحدة علي يسار المعادلة . تمثل  $\beta$  معاملات العلاقة طويلة الأمد . بينما تعبر معاملات الفروق الأولى (Y) معاملات الفترة القصيرة . في حين تمثل  $U_t$  أخطاء الحد العشوائي .

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معاملات الأجل الطويل و كذلك معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير . و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ( غياب علاقة توازنية طويلة الأجل ):

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج :

بعد إجراء الاختبار نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية . فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من الجدولية فإننا نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و نقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نقبل فرضية البديل غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل .

### اختبار جذر الوحدة :

جدول (٢)

مستوى المعنوية	اختبار (ADF) الإحصائي	يتضمن الاختبار وجود	اختبار جذر الوحدة	
0.0162→5%	-2.501	بدون قاطع و اتجاه	الفرق الأول	<b>GDPD</b>
0.0000→1%	-6.321	بدون قاطع واتجاه	الفرق الأول	<b>XS</b>
0.0008→1%	-3.877	بدون قاطع و اتجاه	الفرق الأول	<b>MS</b>
0.0002→1%	-4.522	بدون قاطع و اتجاه	الفرق الأول	<b>FDIR</b>

المصدر: اعداد الباحثين

يتضح من الجدول أن النمو الاقتصادي GDPD مستقر في الفرق الأول بدون قاطع و بدون اتجاه عند مستوى معنوية 5% . و أن صادرات الكوميسا XS مستقر في الفرق الأول بدون قاطع و بدون اتجاه عند مستوى معنوية 1% . و واردات الكوميسا MS أيضا مستقر في الفرق الأول بدون قاطع و بدون اتجاه عند مستوى معنوية 1% . و أن الاستثمار الأجنبي المباشر FDIR كذلك مستقر في الفرق الأول بدون قاطع وبدون اتجاه عند مستوى معنوية 1% .

### اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

جدول (٣)

	K	Value	Test Statistic
	3	5.939	F-statistic
Critical Value Bounds	I1 Bound	I0 Bound	Significance
	3.22	2.02	10%
	3.71	2.58	5%
	4.19	2.96	2.5%
	4.97	3.49	1%

المصدر: اعداد الباحثين

بالانتقال إلى اختبار الحدود (ARDL)، يوضح الجدول أعلاه نتائج حساب إحصائية (F)، حيث جاءت قيم (F) أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج. و القيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي اقترحها كل من Pesaran et al(2010) عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%. نتائج هذا النموذج تدعم رفض فرض العدم عند مستويات معنوية 5% و 10%. وتؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وصادرات وواردات السودان مع دول الكوميسا.

### التوازن في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL. وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion). وجاءت نتائج المعلمات متنسقة اقتصادياً ومعنوية إحصائياً.

جدول (٤)

D.wat	Prop	F-stat	R <sup>-2</sup>	R <sup>2</sup>	Prob.	t-Statistic	Coefficient	Variable
2.36	0.00	5.97	.52	.69	0.00	-5.07	-0.095	LOG(MS)
					0.00	4.86	0.204	LOG(XS)
					0.00	.45 <sup>9</sup>	0.624	LOG(FDIR)

المصدر: اعداد الباحثين

تشير نتائج تقدير المدى الطويل لنموذج ARDL أن المتغيرات المستقلة منفردة لها دلالات إحصائية بنسبة 1% . كما تشير نتائج الجدول إلى أن إحصائية (F) المحسوبة والتي تساوي (5.97) معنوية عند مستوى 1%، وهذا يعني أن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

كما نلاحظ أن معامل التحديد ( $R^2$ ) يساوي (0.69)، وهذا يعني أن 69% من التغير في المتغير التابع النمو الاقتصادي (GDPD) يحدث نتيجة للتغير في المتغيرات التفسيرية، المتمثلة في صادرات السودان للكوميسا (XS)، و واردات السودان من الكوميسا (MS)، والاستثمار الأجنبي (FDIR)، بينما 31 % من التغير في المتغير التابع النمو الاقتصادي (GDPD) يحدث نتيجة للتغير في المتغير العشوائي (U)، كما أن قيمة ديربن- واتسون (DW) تساوي (2.36) مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

يتضح من الجدول أعلاه أن أشارات المتغيرات التي تم اختيارها متسقة مع النظرية الاقتصادية، حيث كانت العلاقة طردية ومعنوية بين صادرات الكوميسا (X) والاستثمار الأجنبي (FDIR) مع النمو الاقتصادي (GDPD)، بينما كانت العلاقة سلبية ومعنوية بين واردات الكوميسا (MS) مع النمو الاقتصادي (GDPD).

جدول (٥) نتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ال ARDL (المتغير التابع  $\Delta$ GDPD)

Cointegrating Form			
Prob.	t-Statistic	Coefficient	Variable
0.00	-5.96	-0.040329	DLOG(MS)
0.32	1.07	0.043669	DLOG(XS)
0.03	2.98	0.098729	DLOG(FDIR)
0.04	-2.34	-0.098456	DLOG(FDIR(-1))
0.00	-5.16	-0.47	CointEq(-1)

المصدر: اعداد الباحثين

بالنسبة لنموذج حد تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج تختلف نوعاً ما عن نتائج المدى الطويل فالواردات في المدى القصير متوسعة مع الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الصادرات لدول الكوميسا لها علاقة إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، وهو ما يؤكد أن زيادة الصادرات يؤدي إلى زيادة النمو في الدولة وقد يعزى ذلك لدخول بعض مدخلات الإنتاج التي تساعد على النمو الاقتصادي،

كما أن هنالك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي. كما إن إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية بقيمة (-0.47) مما يعني أن النموذج يحتاج لحوالي (سنتين) لاستعادة توازنه في الأجل الطويل.

## الخاتمة و التوصيات

### الخاتمة

تناول البحث أثر التكتلات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في السودان، بالتركيز على تكتل دول الكوميسا خلال الفترة (2017- 1996)، أتبع البحث المنهج القياسي التطبيقي باستخدام نموذج (ARDL) على بيانات سلاسل زمنية جمعت من تقارير بنك السودان المركزي و وزارة التجارة الخارجية والجهاز المركزي للإحصاء. أظهرت نتائج تحليل النموذج أن هنالك علاقة قصيرة وطويلة الأجل للمتغيرات المستقلة ( صادرات السودان لدول الكوميسا، واردات السودان من دول الكوميسا، الاستثمار الأجنبي ) مع المتغير التابع النمو الاقتصادي، وأن إشارات المعلمات تتطابق مع النظرية الاقتصادية وذات معنوية إحصائية، مما يدل على أن نمو الاقتصاد السوداني يعتمد على زيادة صادرات السودان لدول الكوميسا مع تحسين جودتها و تصنيعها بدل تصديرها في صورة مواد أولية لأن علاقتها طردية مع النمو الاقتصادي. أما واردات السودان من دول الكوميسا فعلاقتها عكسية مع النمو الاقتصادي، يعزى ذلك لزيادة الطلب على الواردات من السلع الضرورية والكمالية، كما أن هنالك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

### التوصيات

١/ ينبغي انتهاج سياسات اقتصادية تتماشى مع أسس العولمة الاقتصادية والتكتلات الإقليمية، وتحفز الإنتاج والصادر، وذلك بانتهاج إستراتيجية تعتمد على التصنيع الزراعي، عبر إنشاء الصناعات التي تساعد في زيادة القيمة المضافة للمنتجات السودانية، وذلك بالاهتمام بالسياسات الزراعية من خلال إتباع سياسات تسعيرية محفزة للإنتاج، عبر تسهيل شروط التمويل، تحسين الخدمات الصحية والإرشادية للمزارعين، توفير البذور المحسنة وتحسين النسل، تحسين أنظمة التسويق خاصة في المناطق الريفية،

وتوفير مدخلات الإنتاج والاهتمام بالبنية التحتية خاصة نظام الري. بالإضافة إلى فتح أسواق خارجية لجلب عمالات صعبة عبر المنافسة بالسلع ذات الميزة النسبية، وخاصة استغلال المواد الخام من الأقطان بإحلال صادرات البلاد من الغزول والأقمشة.

٢/ الاستمرار في عضوية الكوميسا والبقاء في مرحلة التجارة الحرة ، وعدم الانتقال إلى مرحلة الإتحاد الجمركي إلا بعد استقرار الأوضاع الاقتصادية الداخلية، حيث يتمكن السودان من الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة، وفتح الفرص أمام انتقال التقنيات الحديثة والتدريب ومعالجة خلل الميزان التجاري، وذلك بتحقيق ميزه تنافسية وقيمة إضافية للصادرات السودانية، وذلك بإتباع سياسات رشيدة بتخفيض تكاليف السلع المصدرة لتضييق الفجوة في الميزان التجاري مع الكوميسا، وتحسين هيكل الصادرات السودانية لصالح الصادرات الزراعية المصنعة.

٣/ تقوية القدرة التنافسية للصادرات بالتركيز على الإنتاج والتركيز على البحوث الزراعية، وحل مشاكل ومعوقات الإنتاج عموماً وتقوية القدرات في مجال النقل، كما ينبغي دعم مبادرات القطاع الخاص وتركه لقيادة عملية التنمية.

٤/ وضع دراسات دورية لموقف السودان التجاري في الاتفاقية، وما حققه من فوائد والاستفادة من الفرص التي توفرها منظمة الكوميسا. بالإضافة للإسراع في إجازة التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الإغراق والدعومات غير القانونية.

٥/ تشجيع الاستثمارات الأجنبية والاستفادة منها في توفير النقد الأجنبي، نقل التكنولوجيا، استيراد السلع الضرورية والمهمة التي لا يمكن إنتاجها محلياً.



## المراجع

### المراجع العربية

- ١- أحمد، بشير الجيلي ( ٢٠٠٢م) ، التجارة الحرة في إطار السوق المشترك لشرق وجنوب افريقيا، ٢٠٠٢م .
- ٢- البيلي ، سمية يحيى محمد (2007)، الأثر الاقتصادي لانضمام السودان لمنظمة الكوميسا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير منشورة.
- ٣- المهدي، عادل (2004م )، عولمة النظام الاقتصادي، و منظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- ٤- بدوي، حرم محمد (2015)، اثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري (2002-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 2016(2)
- ٥- بنك السودان المركزي، الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية ( 1996-2017).
- ٦- حسن، عادل أحمد (2012م)، التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا، دار عزة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى .
- ٧- عبد الحميد، عبد المطلب ( 2003م)، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر.
- ٨- عبد العزيز، سمير محمد ( 2001م)، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.
- ٩- علي، عبدالمنعم السيد ( 1996م )، التكتلات الاقتصادية الدولية، مجلة شؤون عربية، الكويت.
- ١٠- عيسى،بابكر حامد (2013) ، اثر اتفاقية الكوميسا على الاقتصاد السوداني، المؤسسة السودانية لمشاريع الاعمار والتنمية .
- ١١- فوكاياما، فرانسيس ( 1993م)، ( نهاية التاريخ وخاتم البشر )، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة .
- ١٢- محمد ، إبراهيم الخضر(2008) ، اثر منظمة الكوميسا على أداء السلع السودانية ( -1995) 2007، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث منشور

- ١٣- هنتجتون، صموئيل ( 1996م )، (صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي) ترجمة طلعت الشايب، مركز الإهرام للترجمة والنشر، القاهرة .
- ١٤- وداعة، دعاء حسن (2017)، اثر اتفاقية الكوميسا على الامن الغذائي في منطقة شرق وجنوب افريقيا ، دراسة حالة السودان (1994-2015) ،جامعة افريقيا العالمية، رسالة ماجستير منشورة.
- ١٥- وزارة التجارة الخارجية ( 2001م)، الأمانة العامة للكوميسا، ورقة الطريق إلى الكوميسا، الخرطوم.
- ١٦- وزارة التجارة الخارجية ( 2003م)، الأمانة العامة للكوميسا، السودان والكوميسا ، القمة الثامنة للكوميسا، الخرطوم، إيثار للطباعة والنشر.
- ١٧- وزارة التجارة الخارجية، الأمانة العامة للكوميسا، الآثار المترتبة على إنضمام السودان لمنظمة الكوميسا، مايو 2006م .
- ١٨- يوسف، عمران عباس (2008م)، العولمة وإقتصاد السودان، دار عزه للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2008م .

#### المراجع الإنجليزية :

- 1- Hess, P. and C. Ross (1997) “Economic Development: Theories, Evidence and Policies”, The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA.
- 2- Pesaran, H. M. and Pesaran, B. (1997) Microfit 4.0 (Oxford University Press)
- 3- Pesaran et al. (2001) Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16.
- 4- UNCTAD (1996) Globalization and Liberalization Effects of International Economic Relations on Poverty, New York and Geneva.

## ملحق ١-١

### الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات لدول الكوميسا والاستثمار الاجنبي (1996-2017)

العام	الناتج المحلي الإجمالي GDPD	الصادرات السودانية إلى دول الكوميسا XS	الواردات إلى السودان من دول الكوميسا MS	الاستثمار الأجنبي المباشر FDIR
1996	7.150685	5,800	35,2	8.554
1997	6.473684	17,1	71,26	18.139
1998	4.949367	8,98	32,4	25.653
1999	4.817829	44,85	78,45	35
2000	5.237354	65,17	92,23	6.294
2001	5.733083	78,600	137,600	8.827
2002	5.465649	63,900	159,500	10.258
2003	6.195402	55,753	194,002	18.280
2004	6.98062	114,344	292,508	18.667
2005	7.807377	84,234	369,500	26.184
2006	10.23963	118,758	444,576	37.596
2007	11.08911	86,796	720,380	24.4
2008	11.20574	65,374	662,299	22.747
2009	10.71983	152,800	649,997	21.854
2010	11.173	282,230	872,816	13.488



www.mecsj.com/ar

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد العشرون (كانون الاول) 2019

ISSN: 2617-9563

12.719	515,183	260,483	10.12734	2011
8.801	782.5	380.7	6.276644	2012
5.843	40.2 <sup>٩</sup>	217.7	5.195079	2013
37.028	696.8	365.6	5.521815	2014
40.808	774.7	415.3	5.465232	2015
40.750	806.3	507.1	5.57755	2016
40.001	799.0	630.1	5.58774	2017

المصدر: بنك السودان المركزي، الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية.